مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 18 / العـــــــدد: 01 (2023)، ص 75– 100

مقارنة سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر مع بعض الدول العربية (الامارات، البحرين، المغرب، السعودية) في 2020

Comparing The Ease of Doing Business in Algeria with Saudi ,Morocco ,Bahrain ,UAE) some Arab Countries Arabia) in 2020

آسيا بعضي[1]

[1] جامعة حمة لخضر الوادي (الجزائر) مخبر إدارة اعمال المؤسسات الاقتصادية

المستدامة assiaba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/11/14 تاريخ القبول: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة الى مقارنة مدى سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر مع بعض الدول العربية الامارات، البحرين، المغرب، والسعودية، وذلك من خلال تحليل مؤشر سهولة الاعمال، والمؤشرات الفرعية لهذه الدول، وفقا لتقارير الصادرة من البنك الدولي لعام 2020 . توصلت الدراسة الى ان الجزائر تعتبر اكثر صعوبة عن الدول الأخرى، وذلك بسبب كثرة الإجراءات في جميع المؤشرات، وطول مدة هذه الإجراءات، ارتفاع تكلفتها، بالإضافة الى ضعف جودة الأداء لهذه المؤشرات .

كلمات مفتاحية : مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، مقارنة، الجزائر.

تصنيفات JEL : F18 ،F14

Abstract:

The study aims to compare the ease of doing business in Algeria with some Arab countries, the UAE, Bahrain, Morocco, and

Saudi Arabia, by analyzing the ease of doing business index and sub-indices for these countries, according to reports issued by the World Bank for the year 2020. The study concluded that Algeria is considered more difficult than other countries, due to the large number of procedures in all indicators, the long duration of these procedures, their high cost, and the poor quality of performance for these indicators.

Keywords: Ease of doing business index, comparison, Algeria
JEL Classification Codes: F18, F14 .

المؤلف المرسل: آسيا بعضي ، الإيميل: assiaba@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر البيئة جذابة ومشجعة لممارسة الاعمال، كلما كانت سلسة وسهلة للبدء وممارسة نشاط او حتى للخروج منه في حالة الإفلاس، فكلما كانت تمتاز بسهولة ووضوح الإجراءات، كلما كانت مشجعة لممارسة النشاط، سواء كان المستثمر محلي او اجنبي. فزيادة النشاط تعني النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة، زيادة الدخل....لذلك تعمل كل دولة على وضع قواعد وتنظيمات، بما يسهم في تسهيل ممارسة الاعمال، وتساعد على تشجيع الاستثمار من جهة وحمايتها من جهة أخرى، هذه التنظيمات والقواعد التي تضعها الدول بناء على توجهاتها وأهدافها تختلف من دولة الى أخرى، وهو ما يجعلها تتميز عن بعضها البعض، وتختلف في جاذبية العمل بالنسبة للمستثمرين، فهناك دول تمتلك إمكانيات طبيعية، وهناك أخرى تقدم تسهيلات في العمل كتقديم حوافز ضريبية، او تقليل الإجراءات، او تخفيض التكاليف ..... ما يدفع المستثمرين الى اختيار دولة دون أخرى، لذلك تسعى الدول عامة الى الاهتمام بخلق بيئة اعمال جذابة ومشجعة لاستثمار من خلال تقليل الإجراءات، تسريعها وتخفيض التكاليف . والدول العربية كغيرها من الدول تعمل على تحقيق

ذلك، وحسب التقارير الصادرة من البنك العالمي فان الدول العربية تتمايز فيما بينها من حيث درجة سهولة الاعمال، فهناك دول تمتاز بدرجة سهولة جيدة وهناك أخرى تمتاز بالصعوبة، لذلك نطرح التساؤل التالي : لماذا تختلف درجة سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر مقارنة بالدول العربية (الامارات، البحرين، المغرب، السعودية) ؟

فرضية البحث : للاجابة على السؤال السابق نتبنى الفرضية التالية

تختلف درجة سهولة ممارسة الاعمال بين الجزائر و دول الأربعة الامارات البحرين المغرب السعودية لاختلاف الاجراءات والقواعد التنظيمية والقانونية لبيئة الاعمال في هذه الدول.

هدف البحث : التعرف على ما يميز بيئة الاعمال في دول الأربعة عن الجزائر من خلال تحليل مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، وتحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020.

2. الجانب النظري

سيتم التطرق في هذا الجانب الى مفهوم بيئة الاعمال، والعناصر المكونة لبيئة الاعمال، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، والمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال.

1.2 تعريف بيئة الاعمال والعناصر المكونة لها:

1.1.2 تعريف بيئة الاعمال :

" مجموع كل القوى والعوامل والمؤسسات التي تكون خارجة عن سيطرة منظمة الاعمال والخارجة عن ارادتها، لكنها تمارس تأثيرا كبيرا على أدائها ونموها" . يعرفها Keith Davis بانها ' مجموعة من الظروف والاحداث التأثيرات التي تحيط بمنظمة الاعمال تؤثر على بقائها استمراريتها " . ووفق Bayord O.Wheeler يشير الى بيئة الاعمال على أنها "اجمالي كل المتغيرات الخارجية لمنظمات الاعمال التي تؤثر على تنظيمها وتشغيلها " . حسب تعريف Arthur M.Weimer فيرى أن بيئة

الاعمال تشير الى مجموعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التنظيمية التي تمارس فيها بيئة الاعمال نشاطها . (بوريش و لمريني، 2022، الصفحات 415-416) وتتسم بيئة الاعمال المهيئة والجادبة للاستثمار بالعناصر التالية : (سياخن ، 2022، صفحة 3)

- ✓ لاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد، والبنية التحتية المتطورة كما ونوعا (طرقات، موانئ، مطارات، كهرباء، اتصالات)
- ✓ الحق في الملكية الخاصة وحماية الملكية المادية والفكرية، كفاءة البنوك والسوق المالية وشركات التأمين .
- ✓ جدارة البيئة التشريعية (ملائمة القوانين، العدالة واستقلالية القضاء، الحوكمة، فعالية المؤسسات، السرعة في الإجراءات) والنظام الضريبي المساعد، وتكافؤ الفرص الاستثمارية بين الأجانب والمحليين .

2.1.2 العناصر المكونة لبيئة الاعمال :

تتمثل بيئة الاعمال في العديد من المتغيرات التي تكون في مجموعها القوى والمنشآت الخارجية التي تؤثر على أنشطة وعمليات المنظمة، وتتعدد المستويات التي تشملها البيئة الخارجية من حيث تأثيرها على عمل المنظمات، ويمكن تقسيم عناصر البيئة الخارجية الى نوعين أساسيين وهما (سياخن ، 2022، صفحة 3) :

- ✓ عناصر البيئة الخارجية العامة والتي تتأثر بها جميع المنظمات على اختلاف طبيعة عملها مثل المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، الفنية والسياسية .....الخ
- ✓ عناصر البيئة الخارجية الخاصة وفي تلك المتغيرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة عمل المنظمة .

ويمكن تلخيص بعض عناصر البيئة الكلية على النحو التالي :

- ✓ المتغيرات الاقتصادية : ويشمل خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنظمات وتتمثل في الدخل القومي (وهو مجموع دخل الافراد في المجتمع في فترة معينة) ودخل الفرد والدخل المتاح للانفاق بعد استبعاد الضرائب والمدخرات وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وظروف الرواج والكساد وغيرها من العوامل .
- ✓ المتغيرات السياسية : يؤثر الجانب السياسي على قطاعات الاعمال، فالثقافة السياسية ضرورية لرجال الاعمال والمستثمرين وخاصة المصدرين والموردين، فالعلاقات الدولية تؤثر على القرار التجاري والاقتصادي .
- ✓ المتغيرات الاجتماعية : وتشكل مجموعة المتغيرات التي تعكس السلوك الجماعي للافراد وتأثيره على عمل المنظمات المختلفة، فالمستوى الثقافي السائد ومستوى التعليم ومجموعة التقاليد والأعراف والمعتقدات والقيم المتعارف عليها تؤثر على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، بالإضافة الى تاثير الطبقات الاجتماعية والتي تتفاوت في أنماط السلوك مما يؤثر على أنماط على السلع والخدمات المختلفة .
- ✓ المتغيرات التكنولوجية : وتشير الى مستوى المعرفة الفنية المستخدمة في المجتمع لمساعدة افراده على اشباع حاجاته، ويتفاوت المستوى التكنولوجي السائد باختلاف درجات التقدم في الدول، فالتقدم الهائل في الوسائل التكنولوجية الذي تعيشه الدول المتقدمة فتح مجالات متنوعة امام مختلف المنظمات للاستفادة منها في تطوير منتجاتهم وتقديم مبتكرات جديدة في التجهيزات والالات ووسائل اشباع الحاجات .

بالإضافة الى :

- ✓ المقومات القانونية والتنظيمية : تشمل البيئة القانونية والتنظيمات الدولية مثل : العقود، القوانين المتعلقة بالاستثمار، قوانين التجارة الخارجية، القوانين

المتعلقة بالملكية الفردية، قوانين المنافسة العمل، الضرائب، القوانين الدولية . (بكطاش و بوعزارة، 2020، صفحة 323)

هناك من اعاد تجميع هذه العناصر في فئتين وفقًا للروابط التي تربطهما بالعمل العام أو الاقتصادي الى : محددات اقتصادية ومحددات مؤ (MERAIMI, CHERFAOUI & ,BEKKOUCHE ,2020 ,p. .(32.33

1 – المحددات الاقتصادية : أهم المحددات لتأسيس الاستثمار الأجنبي المباشر هي الاعتبارات الاقتصادية التي يمكننا التمييز بينها :

- ✓ النمو الاقتصادي: يمكن أن يكون نمو الاقتصاد معيارًا مهمًا للإمكانيات. إنه عامل حاسم للجاذبية. في الواقع ، يهتم المستثمر بإمكانيات الاقتصاد أكثر من اهتمامه بحالته الحالية.
- ✓ الاستثمار الوطني: يفسر المستثمرون الأجانب الزيادة في الاستثمار المحلي على أنها إشارة إلى وجود الفرص في الدولة المعنية.
- ✓ معدل التضخم: يمكن أن يوفر هذا المؤشر معلومات عن السياسة النقدية للدولة ، في الواقع ، سيؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى قيود الائتمان ويؤدي إلى سياسة نقدية لمكافحة التضخم والتي
- ✓ وبالتالي يجعل الحصول على رأس المال المحلي أكثر كفاءة.
- ✓ تكلفة ونوعية القوى العاملة: إن وجود توريد محلي للعمالة الماهرة عامل مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي. تعتبر مؤهلات العمل وفرص التدريب ومستوى التعليم العام والخبرة العملية ذات أهمية كبيرة للمستثمر
- ✓ الموارد الطبيعية: الشركات حساسة بشكل طبيعي للخصائص الخارجية للمناطق. لكل بلد وكل منطقة ثروات طبيعية تؤثر على إنتاجية الشركات وربحها. وبالمثل ، فإن وجود الأرض المراد زراعتها ، والموارد المعدنية ، والوصول إلى البحر مع أشعة الشمس القوية أو أي ميزة طبيعية أخرى ،

يجعل من الممكن تفسير اختيار معين للموقع ، لا سيما للشركات التي تستخدم عوامل الإنتاج هذه.

2- **محددات مؤسسية:** بجانب الاعتبارات الاقتصادية ، يتأثر المستثمرون الأجانب أيضًا بالعوامل المؤسسية ، وفقًا لميكاليت هناك عدة عناصر تحدد قرار تسوية المستثمرين الأجانب :

- ✓ الاستقرار السياسي والاجتماعي والاجتماعي: غالبًا ما يكون هذا العامل محددًا يستهدفه المستثمرون ، وهو يبحث قبل كل شيء عن بيئة سياسية واجتماعية مستقرة.
- ✓ الحوافز الضريبية: الهدف العام هو خفض معدل العبء الضريبي الإجمالي على المستثمر الأجنبي. يمكن أن تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال ، مثل التخفيض أو الإعفاء من الضرائب على الأرباح ، على المبيعات ، على القيمة المضافة ، التخفيض أو الإعفاء من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- ✓ البيئة القانونية: كما يهتم المستثمر الأجنبي باستقرار الإطار القانوني للدولة المضيفة وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية المنازعات. وبالتالي ، فإن موثوقية الأنظمة القانونية والتنظيمية مع وجود محاكم مختصة ومستقلة ونزيهة هي أساس ثقة المستثمر.

2.2 مؤشر سهولة ممارسة الاعمال والمؤشرات الفرعية

1.2.2 مؤشر سهولة ممارسة الاعمال :

تم انشاء مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من قبل الاقتصادي Simeon Djankov لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي . من وجهة نظر الاشخاص العاديين، فان مؤشر سهولة انشطة الاعمال هو مقياس لمدى سهولة اجراء الاعمال في بلد ما . تعرف صحيفة The Economic Times المؤشر بأنه ' رقم اجمالي يتضمن معايير مختلفة تحدد سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في بلد ما ' . تم نشر

المؤشر من قبل مجموعة البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال الخاص بها ويستخدم لتصنيف 190 دولة . ينتقل بلد ما الى اعلى او الاسفل في الترتيب اعتمادا على الكيفية التي تجعل الهيئة التنظيمية الامر سهلا أو بالأحرى اكثر ملائمة لبدء تشغيل شركة محلية . يستخدم المؤشر لمقارنة الاقتصاديات مع بعضها البعض. (دوكارة و مخطاري، 2021، صفحة 233)

2.2.2. المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال :

لتقييم مناخ الأعمال ، من الضروري الجمع بين عدد من المؤشرات، وفقًا للتقييم الذي يقوم به البنك الدولي ، هناك عشرة من هذه المعايير تتمثل في (بعضي، 2022) :

- ✓ بدء عمل تجاري . Business Activity Started
- ✓ الحصول على تصاريح البناء . Issuing Building Permits
- ✓ الحصول على الكهرباء Get Electricity .
- ✓ تسجيل الملكية . Register Ownership
- ✓ الحصول على القروض (الائتمان) . Get Credit
- ✓ حماية المستثمرين الأقلية . Protect Minority Investors
- ✓ دفع الضرائب . Pay Taxes
- ✓ التجارة عبر الحدود : . Trade Across Borders
- ✓ انفاذ العقود . Imposing Contracts
- ✓ تسوية الإعسار . Solve The bankruptcy problem

3. الجانب التطبيقي :

سيتم مقارنة وضعية جاذبية الاعمال في الدول الأربعة الأولى عربيا (الامارات، البحرين، المغرب، السعودية) مع الجزائر، وذلك من خلال تحليل مؤشر سهولة ممارسة

الاعمال، وتحليل مختلف المؤشرات الفرعية، انطلاقا من التقارير الصادرة من البنك الدولي لسنة 2020 .

1.3 تحليل مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في 2020 :

في هذا المؤشر يتم ترتيب الدول بحسب درجة سهولة ممارسة الاعمال .

جدول رقم 1 مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في 2020

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيبالعالمي (190)	16	43	53	62	157
المؤشر (0-100)	80.9	76.0	73.4	71.6	48.6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات حصلت على الرتبة 16 عالميا و الأولى عربيا بمؤشر أداء قدره 80.9، الذي يبعد بـــ 19.1 عن افضل أداء (100)، بينما حصلت البحرين على الرتبة 43 عالميا والثانية عربيا بمؤشر أداء قدره 76 الذي يبعد بـــ 24 عن افضل أداء ، و يفرق بـــ 3.1 عن الامارات، اما المغرب فقد كان ترتيبها 53 عالميا و الثالثة عربيا بمؤشر أداء قدره 73.4 الذي يبعد بـــ 26.6 عن افضل أداء ، ويفرق بـــ 7.4 عن الامارات، اما السعودية فقد حصلت على الرتبة 62 عالميا والرابعة عربيا بمؤشر أداء 71.6 الذي يبعد بـــ 28.4 عن افضل أداء ، ويفرق بـــ 9.3 عن الامارات، في حين كان ترتيب الجزائر 157 عالميا و 15 عربيا بمؤشر أداء قدره 48.6 الذي يبعد 51.4 عن افضل أداء ،ويفرق بـــ 32.3 عن الامارات . من خلال ما سبق نجد ان كل من الامارات والبحرين والمغرب والسعودية لديها مؤشر أداء يفوق 70 وهو مؤشر جيد ويدل على ان هذه الدول تمتاز بسهولة في ممارسة الاعمال مع وجود تفاوت في درجة السهولة من دولة الى أخرى، حيث تعتبر الامارات الأفضل

عربيا، اما الجزائر فقد كان مؤشر اداءها اقل من 50 وهو مؤشر ضعيف ما يعني ذلك ان الجزائر تمتاز بصعوبة في ممارسة الاعمال .

2.3 تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال في 2020 :

سيتم مقارنة المؤشرات الفرعية العشرة للدول الخمسة بالاستناد الى التقارير الصادرة من البنك الدولي في 2020 .

1- مؤشر بدء النشاط :

يهتم هذا المؤشر بالإجراءات المطلوبة لبدء نشاط (التراخيص المطلوبة) يتكون من اربع مؤشرات : عدد الاجراءات، الوقت، التكلفة، والحد الادنى المطلوب من راس المال .

جدول رقم (2): مؤشر بدء النشاط في 2020

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	17	67	43	38	152
المؤشر	94.8	89.6	93	93.1	78.0
الاجراءات (عدد)	2.5	6.5	4	3.5	12
الوقت (الايام)	4	8.5	9	10.5	18
التكلفة (% من راس المال)	17.2	1	3.6	5.4	11.3
الحد الادنى المطلوب من راس المال	0	2.9	0	0	0

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي 2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات حصلت على افضل ترتيب بين الدول الرتبة 17 بمؤشر أداء 94.8 من 100، لتليها في الترتيب في هذا المعيار السعودية،

المغرب، البحرين وفي الأخير الجزائر في الرتبة 152 . يتم الترتيب في هذا المؤشر الى مجموعة من النقاط تتمثل في :

- ✓ عدد الإجراءات اللازمة لبدء النشاط كانت الامارات اقل عدد بـــ 2.5 اجراء، اما باقي الدول فهي تتراوح بين 3و 6 باستثناء الجزائر التي تتطلب 12 اجراء
- ✓ اما المدة اللازمة لبدء النشاط فكانت الأفضلية أيضا للامارات حيث يستغرق 4 أيام اما باقي الدول فالمدة تتراوح بين 8.5 و 10.5 يوم، اما الجزائر فيتطلب الامر 18 يوم .
- ✓ تكلفة بدء النشاط) % من راس المال (فكانت الأفضلية للبحرين بنسبة 1% المغرب والسعودية لم تتجاوز 6 % اما الجزائر فبلغت التكلفة 11.3% اما الامارات فقد كانت الأعلى تكلفة بنسبة 17.2 % .
- ✓ الحد الأدنى المطلوب من راس المال باستثناء البحرين التي تتطلب حد ادنى من راس المال يقدر بـــ 2.9 % . اما باقي الدول لا تشترط حد ادنى من راس المال

2- مؤشر الحصول على ترخيص البناء :

يتضمن هذا المؤشر عدد الاجراءات والمدة والتكلفة اللازمة للحصول على الترخيص بالاضافة الى مؤشر مراقبة جودة البناء .

جدول رقم(3) مؤشر الحصول على ترخيص البناء 2020

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	3	17	16	28	121
المؤشر	89.8	83.1	83.2	78.3	65.3
الاجراءات (عدد)	11	9	12	14	19

المدة (الايام)	47.5	71	58	100	131
التكلفة (%من البناء)	2.2	3.7	3.3	1.9	6.5
مراقبة جودة البناء (0-15)	15	12	13	12	12

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات في هذا المعيار حصلت على الرتبة 3 عالميا بمؤشر أداء 89.8 لتليها المغرب، البحرين، السعودية وفي الأخير الجزائر في الرتبة 121 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ عدد الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء حيث كانت الأفضلية هنا للبحرين بـــ 9 إجراءات باقي الدول بين 11 و 19 اجراء حيت كانت الجزائر اكثرها عددا ب19 اجراء.
- ✓ المدة اللازمة للحصول على ترخيص البناء فالامارات تعتبر اقل مدة ب47.5 يوم وسجلت الجزائر أطول مدة بـــ 131 يوم .
- ✓ اما تكلفة الحصول على الترخيص فقد سجلت السعودية اقل تكلفة بـــ 1.9 % من البناء باقي الدول لم تتجاوز 4% في حين بلغت الجزائر 6.5% وتعتبر اكبر تكلفة بين الدول .
- ✓ مؤشر مراقبة جودة البناء (0-15) فقد كانت الامارات الأفضل بحصولها على 15 والمغرب على 13 وباقي الدول على 12 . حصلت الامارات على الأفضلية في هذا المعيار بسبب المدة و التكلفة ومراقبة الجودة .

3- مؤشر الحصول على الكهرباء :

يهتم هذا المؤشر بعدد الاجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء، المدة المستغرقة لذلك، التكلفة بالاضافة الى موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات .

جدول رقم (4) مؤشر الحصول على الكهرباء 2020

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	1	72	34	18	102
المؤشر	100	79.7	87.3	91.8	72.1
الاجراءات (عدد)	2	5	4	2	5
المدة (الايام)	7	69	31	35	84
التكلفة (%من الدخل)	00	57.4	1308.8	37.9	967
مؤشر موثوقيةالتوريد وشفافية التعريفات (0-8)	8	6	7	6	5

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2020 . (World Bank Group, (2020

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات في هذا المؤشر حصلت على المرتبة الأولى عالميا بمؤشر أداء قدره 100 لتليها السعودية بالرتبة 18 المغرب 34، البحرين 72، اما الجزائر فحصلت على الرتبة 102. يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ عدد الإجراءات للحصول على الكهرباء تفوقت في هذا المعيار الامارات والسعودية بـــ2 اجراء، المغرب 4 اما الجزائر والبحرين يتطلب الامر 5 إجراءات .
- ✓ بالنسبة للمدة اللازمة للحصول على الكهرباء فكانت الأفضلية للإمارات حيث يتطلب الامر 7 أيام فقط، في حين يتجاوز الشهر بالنسبة لباقي الدول اطولها مدة كانت 84 يوم في الجزائر .

- ✓ تكلفة الحصول على الكهرباء التي تمثل (%من الدخل) باستثناء الامارات التي كانت لها الأفضلية بتكلفة معدومة، فباقي الدول كانت لديها تكلفة تختلف من دولة الى أخرى وقد سجلت المغرب اعلى تكلفة .
- ✓ بالنسبة لموثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات (0-8) فقد حصلت الامارات على افضل قيمة 8 وباقي الدول تراوحت بين 7-5 وقد حصلت الجزائر على اقل قيمة 5 . الامارات رتبت الأولى عالميا بسبب افضليتها في النقاط التي تم تقييم هذا المعيار .

4- مؤشر تسجيل الملكية :

حيث يهتم هذا المؤشر بعدد الاجراءات، المدة، التكلفة، ومؤشر جودة ادارة الاراضي .

الجدول رقم(5) مؤشر تسجيل الملكية في 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	10	17	81	19	165
المؤشر	90.1	86.2	65.8	84.5	44.3
الاجراءات (العدد)	2	2	6	2	10
المدة (الايام)	1.5	2	20	1.5	55
التكلفة (% من الملكية)	0.2	1.7	6.4	00	7.1
مؤشر جودة ادارة الاراضي (0-30)	21	19.5	17	14	7.5

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات في هذا المؤشر حصلت على المرتبة 10 عالميا بمؤشر أداء 90.1 لتليها البحرين بالرتبة 17، السعودية 19 والمغرب 81 ، اما الجزائر في الرتبة 165. يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية:

- ✓ عدد الإجراءات لتسجيل الملكية تفوقت في هذا المعيار كل من الامارات والسعودية والبحرين باجرائين، المغرب بـــ 6 إجراءات، اما الجزائر يتطلب الامر 10 إجراءات .
- ✓ بالنسبة للمدة اللازمة لتسجيل الملكية يتطلب الامر 1.5-2 يوم بالنسبة الامارات والبحرين والسعودية، في حين اطولها مدة كانت 55 يوم في الجزائر .
- ✓ تكلفة التسجيل التي تمثل (%من الملكية) كانت معدومة بالنسبة للسعودية، فباقي الدول كانت لديها تكلفة تختلف من دولة الى أخرى تتراوح بين 0.2-7.1 % وقد سجلت الجزائر اعلى تكلفة .
- ✓ اما بالنسبة لمؤشر جودة إدارة الأراضي (0-30) فقد حصلت الامارات على افضل قيمة 21 وباقي الدول تراوحت بين 7.5-19.5 وقد حصلت الجزائر على اقل قيمة 7.5 .

5- مؤشر الحصول على الائتمان (القرض):

يهتم هذا المؤشر بمدى قدرة القوانين على توسيع القدرة على الحصول على الائتمان، مدى توافر المعلومات الائتمانية من المكاتب العامة والخاصة بما يسهل عملية الاقراض، عدد الافراد الشركات المسجلة في المكاتب العامة، وعدد الافراد الشركات المسجلة في المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (التي تحوي معلومات عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة .

جدول رقم (6) مؤشر الحصول على القرض 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	48	94	119	80	181
المؤشر	70.0	55	45	60.0	10
قوة الحقوق القانونية (0-12)	6	3	2	4	2
مؤشر عمق المعلومة الائتمانية (0-8)	8	8	7	8	0
تغطية مكتب الائتمان (% من البالغين)	12	0	0	0	0
تغطية السجل الائتمان (% من البالغين)	51.3	40.9	31.6	56.7	3.6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان جميع الدول حصلت على رتب متوسطة ومتأخرة كانت احسن رتبة حصلت الامارات عليها الرتبة 48 بمؤشر أداء 70، وحصلت الجزائر في هذا المعيار على الرتبة 181 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية:

- ✓ بالنسبة لقوة الحقوق القانونية (0-12) الأفضلية هنا كانت للإمارات بحصولها على 6، اما باقي الدول فكانت ضعيفة فهي تتراوح بين 2-4.
- ✓ بالنسبة لمؤشر عمق المعلومة الائتمانية (0-8) فقد كانت علامة جميع الدول جيدة بين 7-8، باستثناء الجزائر التي حصلت على 0 في هذا المؤشر .
- ✓ تغطية مكتب الائتمان (% من البالغين) الامارت الوحيدة التي لديها نسبة تغطية تقدر بـــ 12% اما باقي الدول فهي معدومة .
- ✓ تغطية سجل الائتمان (% من البالغين) تجاوزت 50% بالنسبة للإمارات والسعودية، اما باقي الدول لم تتجاوز 50% وقد سجلت الجزائر اقل نسبة

6- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في 2020:

يهتم المؤشر بمدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الاقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الادارة بإساءة استخدام الاصول لتحقيق مكاسب شخصية.

جدول رقم (7) مؤشر حماية المستثمرين الاقلية 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	13	51	37	3	179
المؤشر	80.0	66	70	86.0	20
مؤشر مدى الافصاح (0-10)	10	8	9	9	4
مؤشر مدى مسئولية اعضاء مجلس الادارة (0-10)	10	4	2	9	1
مؤشر سهولة دعاوي المساهمين (0-10)	4	5	7	7	5
مؤشر مدى حقوق المساهمين (0-6)	4	5	6	5	0
مؤشر الملكية والسيطرة (0-7)	7	7	5	6	0
مؤشر مدى شفافية الشركات (0-7)	5	4	5	7	0

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي 2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ الأفضلية كانت للسعودية بحصولها على الرتبة 3 بمؤشر أداء 86، لتليها الامارات 13 المغرب 37 البحرين 51، وفي الجزائر 179 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ مؤشر مدى الإفصاح (0-10) كانت الأفضلية للامارات بحصولها على 10 اما باقي الدول كانت جيدة حيث تراوحت بين 8-9 في حين حصلت الجزائر على 4 وبالتالي كانت الاضعف .

- ✓ مؤشر مدى مسئولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10) الأفضلية كانت الامارات بحصولها على 10 والسعودية 9 اما باقي الدول فقد كانت ضعيفة حيث تتراوحت بين 1-4 .
- ✓ بالنسبة لمؤشر سهولة دعاوي المساهمين (0-10) كانت السعودية و المغرب الأفضل بحصولها على 7، اما الامارات فكانت الأضعف بعد ما حصلت على الأقل 4 .
- ✓ مؤشر مدى حقوق المساهمين (0-6) كانت المغرب الأفضل بحصولها على 6، باقي الدول كانت جيدة باستثناء الجزائر التي حصلت 0.
- ✓ مؤشر الملكية والسيطرة (0-7) تفوقت الامارات والبحرين بحصولها هنا على 7، اما باقي الدول فكانت جيدة حيث تراوحت بين 5-6، اما الجزائر حصلت على 0 وبالتالي كانت الأضعف .
- ✓ مؤشر مدى شفافية الشركات (0-7) هنا الأفضلية كانت للسعودية بحصولها على 7، باقي الدول كانت جيدة تراوحت بين 4-5، اما الجزائر حصلت على 0 وكانت الأضعف . في هذا المؤشر كانت الأفضلية للسعودية لحصولها على علامات جيدة في جميع المؤشرات .

7- مؤشر دفع الضرائب في 2020 :

يقيس هذا المؤشر عدد المدفوعات سنويا، والمدة اللازمة لذلك، واجمالي معدل الضريبة (% من الربح) .

جدول رقم (8) مؤشر دفع الضرائب في 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	30	1	24	57	158
المؤشر	85.3	100	87.2	80.5	53.9

المدفوعات (عدد سنويا)	5	3	6	4	27
المدة (ساعات في السنة)	116	23	155	104	265
اجمالي معدل الضريبة (% من الربح)	15.9	13.8	45.8	15.7	66.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول السابق نجد ان البحرين في هذا المعيار كانت افضل دولة عالميا وحصلت على الرتبة الأولى عالميا بمؤشر أداء قدره 100، لتليها المغرب في الرتبة 24 الامارات في الرتبة 30 السعودية في الرتبة 57 اما الجزائر فقد حصلت على الرتبة 158 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ عدد المدفوعات سنويا سجلت البحرين اقل عدد 3 مرات اما باقي الدول تتراوح بين 4-6 مرات باستثناء الجزائر التي بلغت 27 مرة، وكانت اكثر عددا في هذا المؤشر .
- ✓ المدة اللازمة لدفع الضرائب فقد كانت البحرين هي اقل مدة حيث يتطلب الامر 23 ساعة في السنة، اما باقي الدول فتتجاوز 100 ساعة في السنة وسجلت الجزائر أطول مدة بـــ 265 ساعة .
- ✓ بالنسبة لاجمالي معدل الضريبة (% من الربح) سجلت البحرين اقل نسبة 13.8%، اما الامارات والسعودية 15%، و سجلت الجزائر اكبر نسبة 66.1%. في هذا المؤشر الأفضلية للبحرين لانها كانت اقل عدد مدفوعات واقل مدة ومعدل اقل .

8- مؤشر التجارة عبر الحدود في 2020 :

يقيس هذا المؤشر كل من مدة وتكلفة التصدير، مدة وتكلفة الاستيراد .

جدول رقم (9) مؤشر التجارة عبر الحدود 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	92	77	58	86	172
المؤشر	74.1	78.7	85.6	76.8	38.4
مدة التصدير :					
الامتثال الوثائق (ساعات)	5	24	26	11	149
الامتثال الحدود (ساعات)	27	59	6	37	80
تكلفة التصدير					
الامتثال الوثائق ((US	140	100	67	75	374
الامتثال الحدود ((US	462	47	156	319	593
مدة الاستيراد :					
الامتثال الوثائق (ساعات)	12	60	26	32	96
الامتثال الحدود (ساعات)	54	42	57	72	210
تكلفة الاستيراد :					
الامتثال الوثائق ((US	283	130	116	267	400
الامتثال الحدود ((US	553	397	228	464	409

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2020 . (World Bank Group, (2020

من خلال الجدول نلاحظ ان جميع الدول العربية لم تحظى بترتيب جيد في هذا المعيار، وقد كانت افضل رتبة 58 حصلت عليها المغرب بمؤشر أداء 85.6، لتليها البحرين في الرتبة 77، السعودية في الرتبة 86، الامارات 92، الجزائر 172. يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية : التصدير والاستيراد بحيث يؤخذ في عين الاعتبار مدة والتكلفة .

- ✓ مدة التصدير بالنسبة لامتثال الوثائق كانت الأفضلية للامارات بـــ 5 ساعات، اما الامتثال الحدود فالافضلية للمغرب بـــ 6 ساعات، وبذلك نجد ان كل من المغرب والامارات سجلت اقل مدة تصدير 32 ساعة . في حين كانت باقي الدول تتجاوز 40 ساعة وكانت الجزائر قد سجلت أطول مدة بـــ223 ساعة .
- ✓ بالنسبة لتكلفة التصدير فتكلفة الامتثال للوثائق كانت الأفضلية للمغرب بـــ 67 دولار، اما تكلفة الامتثال للحدود فكانت الأفضلية للبحرين بـــ 47 دولار، نجد ان تكلفة التصدير كانت الأفضلية للبحرين بـــ 147دولار تليها المغرب بـــ223 دولار .
- ✓ بالنسبة لمدة الاستيراد فان مدة الامتثال الوثائق كانت الأفضلية للامارات بـــ12 ساعة وتليها المغرب بـــ26 ساعة اما الامتثال الحدود فالافضلية للبحرين بـــ42 ساعة تليها الامارات بـــ 54 ساعة، وبالتالي فان افضل دولة من حيث مدة الاستيراد كانت الامارات بـــ66 ساعة تليها المغرب بـــ83 ساعة .
- ✓ اما تكلفة الاستيراد أفضل دولة في الامتثال الوثائق من حيث التكلفة فكانت المغرب بـــ 116 دولار، وتليها البحرين بـــ130 دولار، اما بالنسبة لتكلفة الامتثال الحدود فان افضل دولة كانت المغرب بـــ228 دولار ، وبذلك كانت الأفضلية في تكلفة الاستيراد للمغرب بـــ 344 دولار .

9- مؤشر انفاذ العقود 2020 :

يقيس المؤشر مدى وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة، مدى مرونة النصوص القانوني والاجراءات الادارية المنظمة لاتظمة القضائية وعملية الفصل او البث في القضايا التجارية (التكلفة تحصيل الديون، المدة اللازمة للتحصيل) .

جدول رقم (10) مؤشر انفاذ العقود في 2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	9	59	60	51	113
المؤشر	75.9	63.8	63.7	65.3	54.8
المدة (الايام)	44.5	635	510	575	630
التكلفة (% من المطلوب)	21	14.5	26.5	26.5	21.8
مؤشر جودة الاجراءات القضائية (0-18)	14	9	9.5	11.5	5.5

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الامارات في هذا المؤشر حصلت على الرتبة 9 و هي افضل رتبة بين الدول الخمسة، اما باقي الدول فقد كان ترتيبها فوق 50 ، وحصلت الجزائر على الرتبة 113 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ المدة اللازمة للقضاء للتعامل مع الشركات المتعثرة في تنفيذ العقود في الامارات حوالي 45 يوم، بينما يتجاوز باقي الدول سنة .
- ✓ تكلفة هذه العملية (% من المطلوب) فقد كانت البحرين الأفضل بتحقيقها أقل نسبة 14.5%، و أعلى نسبة كانت للمغرب والسعودية بـــ26.5% .
- ✓ اما بالنسبة لمؤشر جودة الإجراءات القضائية (0-18) فقد حصلت الامارات على افضل مؤشر 14، لتليها السعودية بـــ11.5 اما الجزائر فقد حصلت على اضعف مؤشر بين الدول الخمسة 5.5 .

10- مؤشر حل تسوية الاعسار:

يقيس المؤشر تسوية حالات الافلاس من حيث المدة، التكلفة، معدل استرداد الديون، نظام القضاء الذي يسهل عملية التصفية

جدول رقم (11) مؤشر تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	الامارات	البحرين	المغرب	السعودية	الجزائر
الترتيب	80	60	73	168	81
المؤشر (1-100)	49.3	58.2	52.9	00	49.2
المدة (السنة)	3.2	2.5	3.5	-	1.3
التكلفة (% من العقار)	20	9.5	18	-	7
معدل الاسترداد (سينتات بالدولار)	27.7	41.3	52.9	-	50.8
قوة مؤشر حل الاعسار (0-16)	11	11.5	12	-	7

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020 . (World Bank Group, 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ان الدول الخمسة في هذا المؤشر كانت في مراتب متأخرة وقد حصلت البحرين على افضل رتبة بينهم بالرتبة 60. تليها المغرب في الرتبة 73، والامارات 80، الجزائر 81، اما السعودية في الرتبة 168 . يتوقف الترتيب في هذا المعيار على النقاط التالية :

- ✓ المدة اللازمة لتسوية الاعسار كانت الأفضلية للجزائر 1.3 سنة تليها البحرين بـــ 2.5 سنة .
- ✓ التكلفة (% من العقار) اللازمة لذلك فقد كانت الأفضلية للجزائر بـــ 7% تليها البحرين بـــ 9.5% .

- ✓ معدل الاسترداد فقد كانت المغرب افضل معدل بـــ52.9 تليها الجزائر بـــ 50.8.
- ✓ قوة مؤشر حل الاعسار (0-16) فقد كانت الأفضلية للمغرب بـــ 12 والبحرين بـــ 11.5 .

من خلال ما سبق نجد ان الامارات التي احتلت الرتبة 16 في الترتيب العالمي و الأولى عربيا، يعود ذلك الى حصولها على ترتيب جيد في عدة مؤشرات : حيت حصلت على اقل من 20 في عدة مؤشرات هي : مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على ترخيص البناء، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر حماية المستثمرين، ومؤشر انفاذ العقود، وحصلت على الرتب متوسطة في مؤشر الحصول على القرض، ومؤشر دفع الضرائب، اما في مؤشر التجارة عبر الحدود و مؤشر تسوية الاعسار كانت في رتب متأخرة .

اما البحرين فقد كان ترتيبها 43 عالميا والثانية عربيا، يعود ذلك الى حصولها على ترتيب جيد في عدة مؤشرات : حيت حصلت على اقل من 20 في عدة مؤشرات هي : مؤشر الحصول على ترخيص البناء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر دفع الضرائب، وحصلت على رتبة متوسطة في : مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية الاعسار ، اما في مؤشر الحصول على القروض فكانت في رتبة متأخرة .

المغرب كان ترتيبها 57 عالميا والثالثة عربيا يعود ذلك الى حصولها على ترتيب جيد في عدة مؤشرات : حيت حصلت على اقل من 20 في: مؤشر الحصول على ترخيص البناء، وحصل على رتب متوسطة في مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر الحصول على القرض، مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية الاعسار، اما في مؤشر تسجيل الملكية فقد في رتب متأخرة .

السعودية كان ترتيبها 62 عالميا والرابعة عربيا، يعود ذلك الى حصولها على ترتيب جيد في عدة مؤشرات : حيت حصلت على اقل من 20 في عدة مؤشرات هي : مؤشر الحصول على الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، وحصلت على رتب متوسطة في مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على ترخيص البناء، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر انفاذ العقود، اما في مؤشر الحصول على القرض، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسوية الاعسار .

اما الجزائر كان ترتيبها 157 عالميا 15 وعربيا، حيث حصلت على رتبة متوسطة في مؤشر تسوية الاعسار، ورتب متأخرة في مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على ترخيص البناء، مؤشر الحصول على الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر انفاذ العقود، اما في مؤشر الحصول على القرض، مؤشر التجارة عبر الحدود .

4. خاتمة:

جاذبية بيئة معينة الى الاستثمار تتوقف على عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية، يعطي البنك الدولي من خلال تقارير السنوية صورة عن مدى جاذبية الدول للاستثمار سواء كان محلي او اجنبي ، فكلما كانت هذه المؤشرات التي يعتمد عليها البنك في التقرير عالية كلما كانت أكثر جاذبية للمستثمر .

عملت كل من الامارات والبحرين المغرب والسعودية على الحصول على أداء جيد في المؤشرات الفرعية التي ترافق الاعمال من بدايتها الى غاية نهايتها من خلال العمل على تبسيطها و ذلك اما بتسهيل او تقليل عدد الإجراءات في العديد من المؤشرات، او تخفيض تكلفة إتمام المؤشر، او تخفيض المدة اللازمة لاتمامه، او تحسين جودة أداء ومراقبة المؤشر، او العمل على تحسينها جميعا، وبذلك حصلت على مؤشر سهولة ممارسة الاعمال الأفضل عربيا.

يعود تخلف الجزائر عن باقي الدول بالرغم من وجود إمكانيات عديدة وفي مجالات مختلفة في الغالب المؤشرات الى كثرة الإجراءات وطول مدة اللازمة لتسوية، بالإضافة الى ارتفاع تكلفتها، وضعف جودة الأداء في جميع المؤشرات الفرعية، لذلك يجب على الجزائر الاقتداء بالدول لتحسين بيئة الاعمال من خلال تقليل وتبسيط تسهيل الإجراءات، ما يؤدي الى تسريع وتقليل مدتها وبالتالي إمكانية تحسين جودة أداء هذه المؤشرات ما يودي الى تحسين جاذبية بيئة الاعمال في الجزائر .

5. قائمة المراجع:

-1MERAIMI, S., CHERFAOUI, M., & BEKKOUCHE, K. (2020). Analytic study of Algeria business climat : Evaluation of doing business inducators in comparison with Maghreb countries (Morocco and Tunisia) for the year 2020. *Journal ELKISTAS of Management-Economie and Finance, 2*(2), pp. 30-45.

-2World Bank Group. (2020). *Doing Business*. Consulté le 6 17, 2022, sur https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports

3-أحمد بوريش، و نجلاء لمريني. (جوان, 2022). تقييم اصلاحات بيئة الاعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الاعمال 2020 دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة ACP. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 9*(1)، الصفحات 411-432.

4-آسيا بعضي. (2022). دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 7*(2)، 243-257.

5-جلال عبد الله دوكارة، و فيصل مخطاري. (ماي, 2021). دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة انشطة الاعمال في دول المغرب العربي. *مجلة اقتشاد المال والاعمال، 5*(1)، 229-240.

6-فتيحة بكطاش، و احلام بوعزارة. (أكتوبر, 2020). تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الآعمال في الجزائر . *مجلة الاستراتيجية والتنمية* ، الصفحات 319-337.

7-مريم سياخن . (2022). متطلبات تحسين بيئة الاعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري. *الباحث الاقتصادي، 1* ، 01-20.